

Distr.: General
14 April 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

يشرفني إبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قرروا إيفاد بعثة إلى أفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في الفترة المحددة مبدئياً من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وستكون البعثة بقيادة السفير جيرار أرو (فرنسا). وقد وافق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفق).

وفي أعقاب مشاورات أجريت مع أعضاء المجلس، أئفق على أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

الوزير ألكسندر بانكين (الاتحاد الروسي)

السفير روهانكا رونغوندا (أوغندا)

السفيرة ماريا لويزا فيوتي (البرازيل)

السفير إيفان باربالتش (البوسنة والهرسك)

السفير أرطغرل أباكان (تركيا)

المستشار دو خياو كونغ (الصين)

السفير ألفريد مونغاراموسوتسي (غابون)

السفير جيرار أرو (فرنسا)

السفير نواف سلام (لبنان)

المستشار غيرمو بويتيه (المكسيك)

السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)



السفير توماس ماير هارتنغ (النمسا)

السفير راف بوكون - أولو ووليه أونيمولا (نيجيريا)

السفيرة بروك أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير نوريهيرو أوكودا (اليابان)

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوكيو تاكاسو

رئيس مجلس الأمن

المرفق

بعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا - الاختصاصات

ألف - القضايا الإقليمية

الهدف الرئيسي لبعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ هو مناقشة ولاية وتشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعتمد البعثة هذه الفرصة للقيام بما يلي:

- ١ - التذكير بالمسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، وبالتزامه سيادة جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.
- ٢ - الإعراب عن الدعم القوي من جانب مجلس الأمن لتحسين العلاقات بين بلدان المنطقة وتشجيعها على مواصلة تعزيز تعاونها في جميع الميادين ولا سيما في القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يضمن تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى على المدى الطويل.
- ٣ - تكرار تأكيد الدعم لتعزيز الحيوية التي يتسم بها الوضع في المنطقة بما في ذلك عن طريق العمل، متى كان ذلك مناسبا، على تنفيذ مشاريع اقتصادية ذات اهتمام مشترك والقيام بالخطوات المناسبة لتيسير التجارة المشروعة ووضع حد للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، كوسائل لتوطيد السلام والأمن.
- ٤ - تكرار تأكيد ضرورة إسهام جميع الأطراف في تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي تشجيع السلطات الكونغولية والرواندية على العمل معا والاتفاق على مجموعة واضحة من الأهداف التي تحدد مراحل إنهاء وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ضمن إطار نهج متعدد الأبعاد، والتذكير بأهمية التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩)، كوسيلة لتثبيت استقرار الوضع.
- ٥ - التشديد على تأييد المجلس للتحرك ضد جيش الرب للمقاومة، ولدعوة حكومات المنطقة إلى وضع استراتيجية إقليمية تنص على الانتهاكات والتجاوزات التي يرتكبها هذا الجيش ضد المدنيين، مع أخذ الآليات الإقليمية الموجودة في الاعتبار وكذلك ضرورة توفير حماية فعالة للسكان المتضررين ومناقشة دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق الخاضعة لسيطرة هذا الجيش.

باء - جمهورية الكونغو الديمقراطية (عناصر محددة)

- ٦ - الاعتراف بالمسؤولية الرئيسية لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن توطيد السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية في البلاد وحماية المدنيين وتطوير مؤسسات قابلة للاستمرار في قطاع الأمن، والإعراب عن الدعم المستمر الذي يقدمه المجلس في هذا الصدد.
- ٧ - إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناقشة إعادة التشكيل المقرر لهذه البعثة، ولا سيما المهام الحيوية التي يتعين إنجازها قبل أن تعكف هذه البعثة على وضع تصوّر لخفض عديدها دون التسبب في عودة إلى حال عدم الاستقرار، مع أخذ المناقشات التي أجرتها بعثة التقييم التقني مع السلطات الكونغولية في آذار/مارس ٢٠١٠ في الاعتبار.
- ٨ - تكرر تأكيد أوجه القلق التي تساور المجلس بصورة مستمرة إزاء حماية المدنيين، ومناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، ومعالجة وضع المدنيين المشردين داخليا والدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وضرورة معالجة قضايا العنف الجنسي وحماية الأطفال، مع الأخذ في الاعتبار الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح، والتذكير بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب عبر القيام بجملة أمور منها تعزيز قدرات القضاء ونظام السجون، وتكرار تأكيد تسليمه بالطابع المترابط الذي تتسم به الحماية الفعالة للمدنيين، والحد من تهديد الجماعات المسلحة وإزالته، وإجراء إصلاح شامل وقابل للاستمرار لقطاع الأمن.
- ٩ - استعراض التقدم المحرز في خطط السلطات الكونغولية الرامية إلى إجراء إصلاح شامل وقابل للاستمرار لقطاع الأمن، ومناقشة تلك الخطط معها، وبخاصة تنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح الجيش وخطط العمل لإصلاح الشرطة وخطة العمل الوطنية لإصلاح القضاء، ودور الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بشكل أوسع، في تقديم الدعم لتنفيذ هذه الخطط.
- ١٠ - الاطلاع على آخر المستجدات عن عملية أماني ليو وعن التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في مواجهة الجماعات المسلحة، وإعادة تأكيد ضرورة تنفيذ جميع العمليات العسكرية وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، على النحو المبين في ولاية بعثة الأمم المتحدة.
- ١١ - تكرر تأكيد دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك من خلال إجراء الانتخابات.
- ١٢ - استخلاص عبر من تجربة بعثة الأمم المتحدة يمكن أن تفيد أعضاء المجلس في تعاطيهم مع عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة.